Border Violence Monitoring Network

ILLEGAL PUSH-BACKS AND BORDER VIOLENCE REPORTS

عربي

JANUARY 2020

BALKAN REGION

جدول المحتويات

االملخص التنفيذي	3
عام	4
شبكة التقارير	4
المنهجية	4
المصطلحات الفنية	4
الإختصارات	4
الشائع حول العنف في الحدود	5
.الممارسات على الحدود الرومانية	5
.الإرجاع القسري الجانبي إلى البلدان الثالثة	6
.الإرجاع القسري قرب مدينة سيد	7
.جغرافيا نهر إيفروس/ الرد من وادي ميريش	8
.مراكز الاحتجاز قبل الترحيل	9
تحديث حول الوضع	10
إيطاليا	10
الواصلون إلى فينيسيا حكم عليهم بالإرجاع عبر تريستا.	11
سلوفينيا	12
.سلسلة و قرار الإرجاع القسري في سلوفينيا	12
كرواتيا	13
كرواتيا إحصائيات القراءات من 2020	13
البوسنة و الهرسك	14
.تطورات في منطقة ليبا	14
هنغاريا	15
فرونتكس يعمل انسحاب متسرع	15
صربيا	16
تشتت في تقرير العنف الداخلي في الشمال	17
.المحكمة الدستورية تقنن الإرجاع القسري إلى بلغاريا	18
اليونان	19
التسمم بالرصاص في مخيم كارا تيبي	19
ظروف الشتاء القاسية عبر جزر بحر إيجه ، عمليات	20
.الاحتجاز والطرد والتنميط العنصري في أثينا	21
معجم التقارير ، يناير 2021 جدول المحتويات	22

ملخص تنفيذي

في يناير / كانون الثاني ، أبلغت شبكة مراقبة العنف على الحدود < بي في أم أن > عن 21 عملية إرجاع قسري أثرت على 684 شخصًا في المجموع. يلخص هذا التقرير أحدث الاتجاهات في حراسة الحدود ويقدم تحديثات من جميع أنحاء البلقان حول العنف الذي يرتكب ضد الأشخاص المتنقلين. على وجه التحديد ، يتم فحص أنماط ممارسة الإرجاع القسري جنبًا إلى جنب مع العديد من الأحكام القضائية المهمة.

والتطورات على مستوى الاتحاد الأوروبي ، ومع بداية أشهر الشتاء القاسية ، لاحظ الصحفيون تراجعًا طفيفًا في عمليات الإعادة القسرية و أيضا التنقل من طرف الاشخاص، حيث يتم عادةً إرجاع الأفراد قسريا و تقسيم المجموعات المتنقلة عبر الحدود. لكن في هذا السياق ظلت مراقبة الحدود قاسية باستمرار على طول اتساع الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. يؤدي هذا المنشور إلى تحليل ممارسات الشرطة الرومانية و الكشف عن الأساليب الوحشية والتعذيب التي تُستخدم ضد المجموعات المتنقلة عبر الحدود. وفي الوقت نفسه ، يتم إلقاء الضوء على عمليات الارجاع القسري من كل من المجر وكرواتيا ، مما يوضح الطريقة التي يتم بها استخدام الجغرافيا الحدودية في عمليات العودة الجانبية. إلى جانب ذلك ، يأتي تحديث لحكم المحكمة الدستورية من صربيا ، الذي يدين عمليات الطرد غير القانوني لبلغاريا واتباع طريق العبور الغربي.

يعد الحكم التاريخي الصادر عن إيطاليا بشأن القناة الخاصة بعمليات الارجاع القسري من أهم التطورات التي تعرضت للنقد في يناير. مزيد من الحالات في منطقة تريبستا موصوفة هنا ، و التي هي مقترنة مع تحليل دور سلوفينيا في سلسلة الارجاعات القسرية. يتم التركيز أيضًا على الظروف المتدهورة باستمرار للأشخاص العالقين في كانتون أونا سانا ، والعدد المنخفض الواضح لعمليات إعادة القبول الرسمية المسجلة من كرواتيا إلى البوسنة والهرسك في عام 2020.

في اليونان ، يتم استخدام الحدود النهرية مع تركيا كمنصة لممارسة عملية الارجاع القسري للأفراد و التي تقوم شبكة مراقبة العنف على الحدود < بي في أم أن > بتحليلها في شهر يناير. في جميع أنحاء البر الرئيسي ، يبحث التقرير أيضًا في مرافق ما قبل الترحيل والشرطة الحضرية ، ويفكك الطريقة التي يتم بها استخدام الاحتجاز كأداة داخل أنظمة اللجوء والرد. وكما هو الحال أيضا في جزر بحر إيجة ، حيث يتم توجيه الاهتمام للظروف المعيشية القمعية لأولئك الموجودين في المخيمات القائمة أو التي تم افتتاحها حديثًا ، والتي تم تسليط الضوء عليها بشكل خاص في مثال التسمم بالرصاص في كارا تيبي.

بالإضافة إلى الأدلة المقدمة هنا حول سلوك السلطات الوطنية ، يغطي قسم مميز مكائد فرونتكس في المجر في أعقاب حكم محكمة العدل الأوروبية. يشرح التقرير أيضًا وضع العبور في صربيا ، مع تحديث حول تفريق القرفصاء ومعاينةً لتقرير شبكة مراقبة العنف على الحدود < بي في أم أن > الجديد عن العنف الداخلي. عند الجمع بين هذه التحديثات من جميع أنحاء البلقان ، فإنها تمثل بداية فظة وغير إنسانية حتى عام 2021 ، ولكنها تتماشى مع أنظمة الحدود العنيفة التي حددت السنوات الأخيرة.

Border Violence
Monitoring Network

العامة

شبكة التقارير

بي في أم أن > هو مشروع تعاوني بين العديد من المنظمات الشعبية والمنظمات غير الحكومية العاملة على طول طريق غرب البلقان واليونان ، لتوثيق الانتهاكات على الحدود الموجهة نحو الأشخاص المتنقلين. يمتلك الأعضاء قاعدة بيانات شبكة الإنترنت، تُستخدم كمنصة لجمع الشهادات عن عمليات الإرجاع القسري غير القانونية التي يتم جمعها من خلال المقابلات.

المنهجية

تعزز العملية المنهجية لهذه المقابلات الاتصال الاجتماعي الوثيق الذي يتمثل لدينا كمتطوعين مستقلين مع اللاجئين والمهاجرين لرصد عمليات الإرجاع القسري على حدود متعددة. حيث يعود الأفراد بإصابات بليغة أو قصص عن سوء المعاملة ، سيجلس أحد متطوعينا الذين يبلغون عن العنف معهم لجمع شهادتهم. على الرغم من أن مجموعة الشهادات نفسها عادة ما تكون مع مجموعة لا تزيد عن خمسة أشخاص ، إلا أن مجموعات الرد التي يمثلونها يمكن أن تتجاوز 50 شخصًا. لدينا إطار موحد لهيكل المقابلات الذي يجمع بين جمع البيانات الثابتة (التواريخ ، والمواقع الجغرافية ، وأوصاف الضابط ، وصور الإصابات / التقارير الطبية ، وما إلى ذلك) مع سرد مفتوح للإساءة.

المصطلحات

يُعد مصطلح "رد الفعل" عنصرًا رئيسيًا في الموقف الذي ظهر على طول حدود الاتحاد الأوروبي (المجر وكرواتيا) مع صربيا في عام 2016 ، بعد إغلاق طريق البلقان. يصف الإرجاع القسري غير الرسمي (بدون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة) لفرد أو مجموعة إلى دولة أخرى. وهذا يتناقض مع مصطلح "الترحيل" الذي يتم في إطار قانوني. أصبحت عمليات الإرجاع القسري جزءًا مهمًا ، وإن كان غير رسمي ، من طرف نظام الهجرة في دول الاتحاد الأوروبي وأماكن أخرى.

الاختصارات

البوسنة والهرسك - BiH
كرواتيا - HR
صربيا - SRB
سلوفينيا - SLO
رومانيا - ROM
المجر - HUN
الاتحاد الأوروبي - EU
إيطاليا - ITA
ألبانيا - ALB
مقدونيا الشمالية - MNK
اليونان - GRC
تركيا - TUR

الأحداث الشائعة حول عنف الحدود

تدرب على الحدود الرومانية

كما ذكرنا في المنشورات السابقة ، يختار العديد من الأشخاص المتنقلين الآن أن يسلكوا الطريق عبر رومانيا من صربيا (وأحيانًا بلغاريا). مع استمرار إضفاء الطابع الأمني على الحدود المجرية والتقارير عن الاستخدام المفرط للقوة من قبل مسؤولي الحدود الكرواتيين ، فإن هذا التطور على الطريق الشرقي يعيد كل البعد عن الدهشة. لكن هذا التحول يتزامن أيضًا مع عمليات الإرجاع القسري المتزايدة ، وأبلغت المفوضية عن زيادة طفيفة في عمليات الطرد من رومانيا بعد نهاية أول إغلاق لفيروس كورونا كوفيد -19 ، ومنذ < بداية عام 2020 ، وثقت < بي في أم أن عملية إرجاع قسري من رومانيا ، مما أثر على ما 16 مجموعة 223 شخص أثناء تنقلهم، حيث أن معظمهم ينتقلون مباشرة إلى صربيا. تضمنت جميع هذه الشهادات ، باستثناء واحدة ، تقارير عن أعمال عنف ارتكبها مسؤولو الحدود الرومانيون.

يبدو أن معظم عمليات الإرجاع القسري من رومانيا إلى صربيا تتبع نمطًا مشابهًا. عادة ما تتعرض مجموعات الترانزيت ، بمجرد القبض عليها ، لسرقة أو إتلاف ممتلكاتهم الشخصية ، مثل بنوك الطاقة والهواتف والأموال. تشمل العديد من الشهادات تقارير عن قيام مسؤولين رومانيين بحرق ممتلكاتهم الشخصية. بالإضافة إلى ذلك ، يتم الإبلاغ عن الاعتداء الجسدي على يد الشرطة الرومانية بشكل متكرر ، وخاصة الضرب بالهراوات والركل ، لكن الانتهاكات لا تنتهي بالاعتداء الجسدي وشهد تقرير من ديسمبر حتى أن الضباط الرومانيين يجبرون الأشخاص أثناء التنقل على القيام بتمارين بدنية أثناء الوقوف على ظهورهم.

تكرر هذا الشكل الجديد من الانتهاكات في حادثة وقعت في يناير (انظر 2.1) ، والتي تضمنت مستوى مروعًا من الانتهاكات. إلى جانب تمارين الضغط ،حيث أُجبر أعضاء مجموعة العبور على أكل لحم الخنزير ، بينما سخر منهم الضباط بسبب معتقداتهم الدينية.

هذا من بين حالات أخرى يشير إلى ما يثير القلق بشدة المعاملة القاسية و اللاإنسانية، المهينة على الحدود الرومانية.

بدأ شاب صغير بالصراخ ، فبدأ ضابطا شرطة يقفزان" على رجليه بوحشية . شعرنا جميعًا بالألم ، لكننا لم نتمكن من الصراخ ، إذا صرخنا ، إذا بكينا ، بدأوا في تعذيبنا أكثر".

أحد الاتجاهات البارزة الأخرى التي يمكن رؤيتها في العديد من الشهادات هو التعاون المزعوم بين السلطات الرومانية والصربية. ومن بين الشهادات الـ 16 التي تم جمعها ، 12 منها تقارير عن مسؤولي الحدود الرومانيين الذين يخطرون السلطات الصربية ويسلمون المجموعات لهم على الحدود. تقرير واحد من يونيو 2020 ، يتضمن حتى دخول حرس الحدود الرومانيين إلى الأراضي الصربية ويأمر الأشخاص المتنقلين بدخول رومانيا ثم إعادتهم. وقد شاركت مجموعات أخرى مرارًا وتكرارًا قصصًا مماثلة ، مما يشير إلى أن هذا قد لا يكون حدثا منعزلا.

* BVMN- < بي في أم أن >

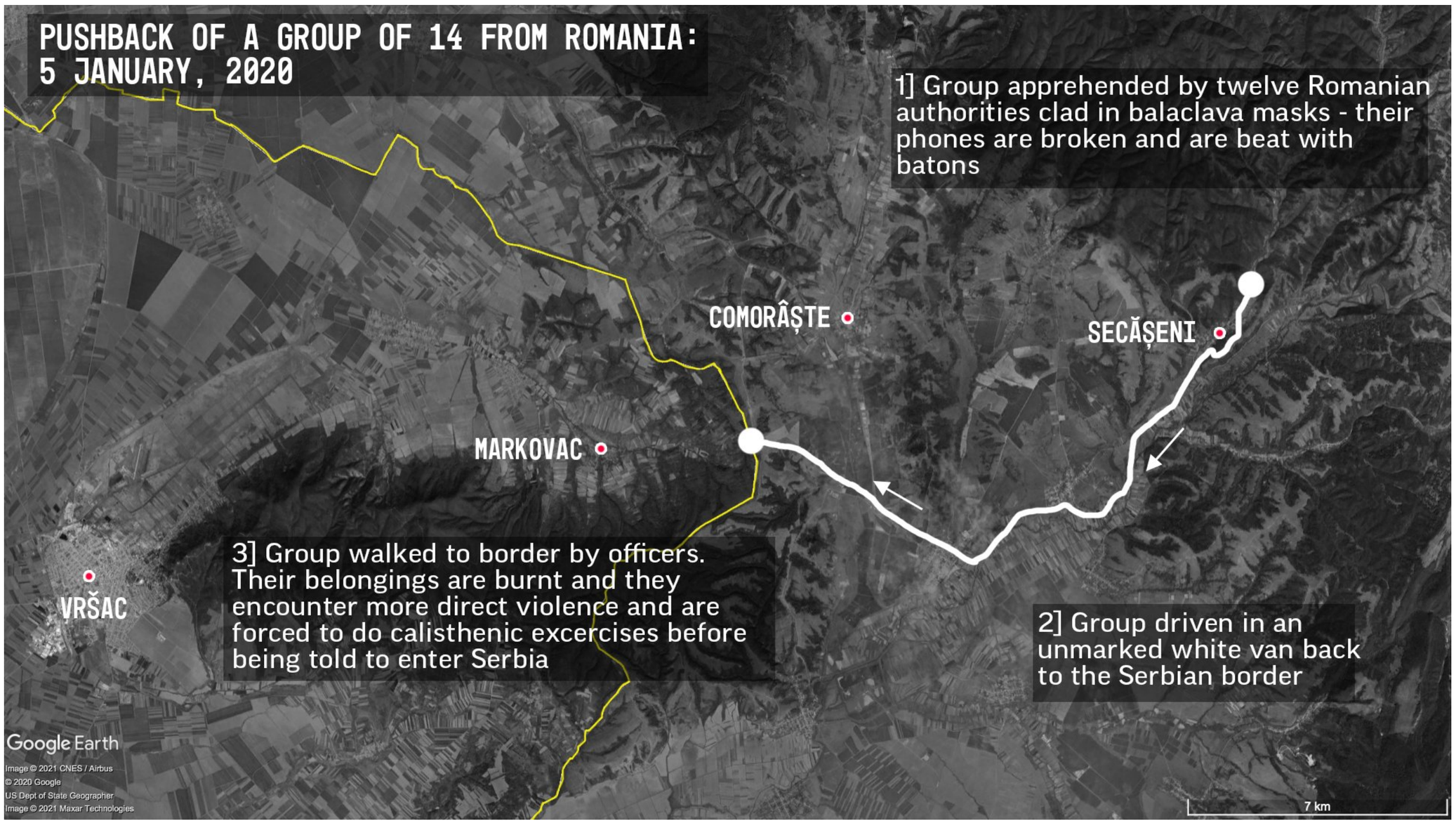

Map of a pushback from January (Source:BVMN)

عمليات الإجاع القسري إلى دول ثالثة

تتضمن "عمليات الإرجاع القسري " ، على النحو الذي يقترحه المصطلح ، ترحيل مجموعات العبور مرة أخرى إلى الإقليم (أو الأقاليم) التي دخلت منها. وتوضح التقارير الأخيرة الواردة من المجر (انظر 1.2 و 1.3) هذا الأمر بوضوح ، حيث تُظهر أن الشرطة تقبض بشكل عام على مجموعات في نطاق 10-20 كيلومترًا من السياج الحدودي ، وتؤدي إلى العودة إلى صربيا في غضون 24 ساعة من الاعتقال. يدفع هذا النمط الناس إلى الاتجاه المعاكس على طول طريق عبورهم ، وهو النمط السائد لإدارة الحدود في البلقان - كما رأينا في عمليات الإعادة المتسلسلة من إيطاليا إلى البوسنة والهرسك. هناك أيضًا عدد صغير من الحالات التي تخالف هذا الاتجاه وتغير الجغرافيا التقليدية لعمليات . الإرجاع القسري

في الآونة الأخيرة ، تم تنفيذ رد الأشخاص المتنقلين من المجر إلى صربيا في حين أنهم دخلو المجر عبر رومانيا .((انظر 1.1
في حين أن عمليات الإعادة المباشرة غير قانونية بطبيعتها .، فإن هذه القضية تمثل مستوى إضافيًا من الإساءة
شاهد يقول **"لقد عرضت عليهم أوراقي لكنهم دفعوني إلى الوراء."**
لم يكن لديه حق الوصول المسجل إلى الإقامة أو طلب .لجوء نشط ، وعاد مرة أخرى إلى خارج الاتحاد الأوروبي
كانت هذه هي المرة الثانية التي يُطرد فيها من المجر ، حيث أدت الأولى إلى العودة المباشرة إلى رومانيا. لكن في الحالة اللاحقة ، قرر الضباط إبعاد الشخص جنوبًا عبر الحدود الصربية ، نصفه عارٍ ومقتنياته الثمينة مسروقة. سواء من خلال قوة العادة ، أو النية لتعطيل العبور ، أو كعقاب لمعابر حدودية متعددة ، فإن هذه الحالة تمثل مستوى من النزوح المكاني يتجاوز معظم الحالات. و قد أشارت إليها مجموعات المراقبة على أنها "عودة جانبية إلى الوطن".

لاحظ < نو ماس موا رتز > ، الذي يوثق عمليات الطرد الجماعي على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك ، كيف تتخذ سلطات الحدود أشواطًا في إبعاد الأشخاص على مسافة شاسعة من حيث عبروا الحدود ، وأن هذه العملية هي "شكل من أشكال العقوبة القاسية وغير العادية". في سياق البلقان ، غالبًا ما تؤدي عمليات الإرجاع القسري إلى المشي لأيام من أجل العودة إلى نقطة البداية ، مما يتسبب في الإرهاق البدني والعقلي. ولكن قد تكون الأمثلة الأكثر وضوحًا لهذه العملية "الجانبية" بشكل أفضل إلى الحالات التي يتم فيها ترحيل الأشخاص إلى بلدان لم يدخلوا منها ، كما هو موضح في هذه الحالة الأخيرة.
ويمكن أيضًا رؤية أمثلة أخرى لهذه الممارسة مع الوافدين .بالترحيل عبر الطائرة

كما ذكرت شبكة مراقبة العنف على الحدود < بي في أم أن > سابقًا عن الأسرة التي دخلت المجر إلى الإمارات العربية المتحدة بالطائرة ، ولكن تم نقلها من مطار بودابست إلى الحدود الصربية ودفعها إلى الخلف. حدثت هذه العملية أيضًا في كرواتيا ، وعلى الأخص مع إبعاد اثنين من الطلاب النيجيريين من البوسنة والهرسك الذين سافروا بتأشيرات لحضور بطولة رياضية وتعرضوا للتنميط العنصري الخام.
فيما يتعلق بعمليات إعادة الأراضي التي تتطابق مع نموذج < البلد الثالث هذا ، وثقت < بي في أم أن
أيضًا ترحيل مجموعة إلى صربيا ، على الرغم من حقيقة أنهم سافروا في البداية إلى كرواتيا من البوسنة والهرسك.
في حين أن هذه الحوادث لا تزال متطرفة عند مقارنتها بمستوى عمليات الإعادة المباشرة التي تتم على الحدود ، فإنها تلقي نظرة ثاقبة على التكتيكات المحتملة التي تستخدمها السلطات لتعطيل العبور و / أو تنفيذ عمليات .إرجاع أسرع ، بغض النظر عن الوجهة

Nigerian students pushed back from Croatia (Source:Guardian)

*No Más Muertes- < نو ماس موا رتز >

عمليات الإرجاع القسري قرب منطقة سيد

Visual route of a recent pushback at Tovarnik (Source:BVMN)

لقد حان الشتاء في سيد ، صربيا. ولكن على الرغم من البرد ، لا يزال الأشخاص المتنقلون يحاولون العبور إلى منطقة الأمان النسبية في الاتحاد الأوروبي. بينما تقع <سيد> على الحدود الصربية مع كرواتيا ، يسافر الأفراد والجماعات أيضًا من <سيد> إلى أجزاء أخرى مختلفة من الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. غالبًا ما تقودهم هذه الطرق البديلة بالقطار عبر بلغراد ثم إلى سوبوتيكا (الحدود المجرية) أو كيكيندا (الحدود الرومانية). مختلف. في يناير / كانون الثاني ، أظهرت شهادة استمرار ممارسة الإرجاع القسري للأشخاص من البلاد عبر سكة القطار التي تربط بلغراد بزغرب (انظر 3.1).

تُظهر تقارير أخرى من الأشهر الماضية أن موقع الإرجاع الصد هذا هو توفارنيك و كان نشطًا باستمرار - حيث استهدفت الشرطة كل من الشاحنات والسكك الحديدية وعبور المشاة. وفي الآونة الأخيرة ، أفاد الأشخاص العائدون إلى هيد بأن بعض الأفراد والجماعات يُحتجزون لمدة أسابيع في كرواتيا قبل إرجاعهم قسريا. في حين أن هذا يعتمد حتى الآن على الأدلة القصصية التي جمعها المتطوعون في الميدان ، هناك بعض المؤشرات على أن مجموعات العبور ترى أن هذا مرتبط بحيازتها لبطاقات المعسكر الصربية وأن الضباط يشتبهون في قيامهم بنشاط تهريب البشر عند العودة إلى صربيا ، يمثل الاحتجاز أيضًا خطرًا متزايدًا ، حيث أبلغت إحدى مجموعات العبور أيضًا عن احتجازهم في السجن بعد القبض عليهم على سكة القطار المؤدية إلى توفارنيك كان نشطًا باستمرار - حيث استهدفت الشرطة كلاً من النقل بالشاحنات والسكك الحديدية وعبور الأقدام ، كما أفاد الأشخاص العائدون مؤخرًا إلى <سيد> أن بعض الأفراد والجماعات يُحتجزون لمدة أسبوعين أو أكثر في كرواتيا قبل القيام بإرجاعهم قسريا .

*Šid - سيد

جغرافيا عمليات الإجاع القسري في نهر إيفروس و ميريش

Ardas River where it converges with the Evros/Meriç (Source:[Ifor Duncan and Stefanos Levidis](#))

عبر شهر يناير ، جمعت شبكة مراقبة العنف على الحدود < بي في أم أن > شهادات توثق عمليات الإرجاع القسري على نهر إفروس / ميريتش على الحدود اليونانية التركية ، مما أثر على أكثر من 500 شخص بشكل سلبي أثناء التنقل. تؤكد هذه الحوادث صحة النمط الذي حددته < بي في أم أن > من السلطات اليونانية باستخدام الجزر الصغيرة في النهر لتنظيم عمليات الإرجاع القسري ، وغالبًا ما تترك المجموعات التي انقطعت بها السبل هناك لفترات غير محددة.

بالإضافة إلى المعاملة اللاإنسانية - حيث تُترك النساء الحوامل بدون طعام أو ماء أو مأوى - تشير العديد من التقارير إلى أن الأشخاص يتعرضون لخطر الغرق المباشر (انظر 8.4) في النهر ، ومن المفارقات أن اليونان قد استشهدت بالفيضانات كسبب رئيسي لعدم القيام بعمليات الإنقاذ أو التعافي لجثث أولئك الذين غرقوا ، حيث تم استخدام منسوب مياه النهر وتحدي الجيومورفولوجيا لإنكار إمكانية الإرجاع القسري . تقدم شهادة واحدة (انظر 8.5.) مثالًا مقنعًا على المخاطر المرتبطة بهذه الممارسة حيث تصف كيف أن ثمانية أشخاص من شمال إفريقيا تم اقتيادهم إلى منتصف نهر إيفروس وأمروا بالقفز. ومع "وصول منسوب المياه إلى صدورهم" ، أجبر الرجال على الخوض في جزيرة حيث يمكنهم السباحة إلى الشواطئ التركية. ومع ذلك ، أثناء محاولته العبور ، جرف التيار الغامر رجلًا واحدًا ، ولم يتمكن من النجاة إلا من خلال الإمساك بشجرة كانت ساقطة وسط النهر ، وشهد هذا المشهد ، خشي الرجال المتبقون في الجزيرة من العبور لأنهم لم يتمكنوا من السباحة. مع الملابس المبللة ، ظلوا عالقين هناك لمدة ثلاثة أيام في درجات حرارة دون الصفر ، حتى تم استردادهم في النهاية من قبل الشرطة اليونانية وإعادتهم إلى تركيا.

ربما يكون الأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن الضباط قد شاهدوا هذا المشهد و غدرو المكان و بعد ذلك استغرقت مدة وصولهم للتدخل أكثر من 72 ساعة.

دون أن ننسى أن انخفاض حرارة الجسم هو ثاني أعلى معدل قتل للمجموعات العبور فى منطقة إفروس. و يذكرنا هذا بمنطقة الحدود الثلاثية بين بلغاريا واليونان و تركيا ، التي تم إستخدامها كسلسلة جغرافية للإرجاع القسري الغير مباشر، و تمثل هذه الظاهرة تسليحًا للجغرافيا ، أو كما كتب أحد المعلقين ببلاغة **'شكل من أشكال العنف الهجين الحدودي الذي يدمج صراحة بيئة النهر نفسها'**

مراكز الاحتجاز قبل الترحيل

Detainees in Amygdaleza (Source: Ekathimerini)

لطالما كانت مراكز الاحتجاز او الترحيل الغير قانوني (<بي دي سي> أو <بروككا> كما هي معروفة في اليونان) مصدر قلق لـ شبكة مراقبة العنف على الحدود < بي في أم أن > بسبب ظروفها و تورطها في الإرجاع القسري غير القانوني. منذ أبريل 2020 ، حددت < بي في أم أن > نمطًا ناشئًا من الأشخاص المتنقلين الذين يتم احتجازهم في مراكز الاحتجاز PDCs - غالبًا لسنوات متتالية - قبل نقلهم في نهاية المطاف وإعادتهم عبر الحدود اليونانية التركية. حيث تقع في المقام الأول هذه المراكز في البر الرئيسي لليونان ، وهي كالتالي ؛ بترو رالي، كورنث، بارانيستي، إكزانثي، أميغديلزا ،فيلاكيو
وعلى الرغم من أن نظام الاحتجاز الكارثي في الجزر لا يجب نسيانه ، ففي عام 2019 ، قدر العدد ب 23300 طالب لجوء تم احتجازهم في اليونان. كان هذا التغيير نحو السجن الجماعي مدعومًا بالتغييرات الجديدة في قانون اللجوء اليوناني الذي نفذه حزب الديمقراطية الجديدة اليميني المتطرف ، والذي أدى إلى تمديد الحد الأقصى من المدة التي يمكن فيه احتجاز طالب اللجوء من ثلاثة أشهر إلى 18 شهرًا. حتى قبل تطبيقه ، و قد وُصِف القانون بـ "الفخ المستمر" ، لكن ليس القانون وحده هو الذي تغير. حتى عام 2019 ، كانت الحالة السيئة للاقتصاد اليوناني تُستخدم لتبرير الاحتجاز ، مع اعتبار تكاليف الدمج المناسب للوافدين مرتفعة للغاية. ومع ذلك ، مع تحسن ثروات اليونان ، كانت الروايات العنصرية بمثابة بديل.

تشير تعليقات أحد الضباط في بترو رالي ارى كالتالي: **"لقد جاؤوا إلى اليونان وأصبحوا عبيدًا ... ، بطريقة ما ، هنا لديهم حياة أفضل ، لأننا نطعمهم ونوفر لهم الإقامة"** بارانيستي هو رمز للقضايا التي تعاني منها مراكز الإحتجاز <<بي دي سي>.

في سلسلة من الجرائم التي طالما كانت صادمة ، تم توثيق مخاوف النظافة ، وأنظمة الصرف الصحي المعطلة ، والأطفال المتدربين ، والخدمات الطبية التي يتعذر الوصول إليها والتأخيرات الكبيرة في إجراءات اللجوء في الموقع. لم يكن من المستغرب أن تؤدي هذه الظروف القاسية ، التي تم وضعها مقابل فترات احتجاز غير محددة ، إلى انتشار المعارضة بين النزلاء. أو كرسالة مفتوحة من قبل هؤلاء النزلاء المحتجزين المتظاهرين أيضا ، **"تطالب بالحرية و [معاملتهم] كبشر"**. ومع ذلك ، بدلاً من تحسين المنشأة ، ابتكرت السلطات اليونانية حلاً بسيطًا الذي يتمثل في: إرجاع قسري جماعي. يخضع حاليًا للتحقيق من طرف فريق شبكة مراقبة العنف على الحدود < بي في أم أن > ،حيث في مارس 2020 تم دفع أكثر من 300 شخص بعنف من بارانيستي إلى تركيا بعد سلسلة من الإضرابات عن الطعام.

مراكز الإحتجاز <بي دي سي> في اليونان تستخدم بشكل متزايد لتنظيم عمليات الرد. في إحدى الشهادات ، أفاد المدعى عليه أن الموظفين في إكزانثي أخبروا المحتجزين أنهم أحرار وسيُسمح لهم بمواصلة رحلاتهم ، لكن هذا ما حصل فقد تم حشرهم داخل شاحنة وإعادتهم إلى تركيا. تؤدي هذه الأمثلة إلى استنتاج مفاده أن مراكز الإحتجاز <بي دي سي> أصبحت جزءًا أساسيًا من جهاز الإرجاع القسري في اليونان. مع وجود الآلاف في حالة **"عدم الثبات الدائم"** ، أصبح الانتحار وإيذاء النفس أمرا رائج الآن في مراكز الاحتجاز <بي دي سي>. في حالات تعود إلى عام 2012 ، حاول المعتقلون الانتحار بشرب المنظفات والقفز عن المباني ، بينما ابتلع شخص أيضًا شفرات الحلاقة. ومع ذلك ، هناك بعض الآمل لهؤلاء الذين هم محتجزون في الوقت الحالي ، لا يزال يُسمح للمراقبين الدوليين بالوصول إلى مراكز الاحتجاز <بي دي سي> حيث يمكنهم لفت الانتباه إلى هذه الانتهاكات والتحقق منها. السؤال المطروح هنا هو: إلى متى ستستمر هذه السياسة ؟

*PDC - <بي دي سي>
*PROKEKA - <بروككا>

تحديث عن الوضع في... إيطاليا

الوافدون إلى فريولي فينيزيا جوليا

Treating wounds of arrivals in Trieste (Source:Strada SiCura)

شهد الشهر الماضي وصول عدد قليل جدًا من الأشخاص إلى تريستا بإيطاليا. وفقًا لمتطوعين كانوا يساعدون الأشخاص عند وصولهم ، فإن الأشخاص القلائل الذين تمكنوا من العبور عبر طريق غرب البلقان كانوا في الغالب من العائلات. يمكن أن يعود سبب انخفاض عدد الوافدين إلى كل من الطقس واستمرار عمليات الإرجاع القسري المتسلسلة من منطقة فريولي فينيتسيا جوليا. في كانون الثاني (يناير) ، جمعت فرق الإبلاغ شهادتين عن سلسلة من الإعادة القسرية ، من سلوفينيا وكرواتيا ، إلى البوسنة والهرسك (انظر 4.1 و 4.2) ، مما يوضح أن العام الجديد ما هو إلا استمرار للعنف الممنهج الذي برز في عام 2020.

على الصعيد المحلي ، ساهمت حوادث أخرى في المنطقة الحدودية في تنامي مستوى الشك والمشاعر المعادية للمهاجرين. ومن بين الحالات البارزة سائق حافلة اتصل بالشرطة بعد أن رأى مجموعة من خمسة أشخاص يدخلون حافلة في منطقة قريبة من الحدود (بالقرب من ماتونايا). ووصلت الشرطة إلى مكان الحادث وأدخلت أربعة أشخاص في إجراءات اللجوء ومعسكر الحجر الصحي بينما تم القبض على الشخص الآخر بتهمة التهريب والمساعدة في الهجرة غير الشرعية. على المستوى الحكومي ، أدت التغييرات بتغيير الموظفين في مطلع العام الجديد أيضًا إلى مزيد من الضغط للحد من الهجرة و مراقبة الحدود مع سلوفينيا. في 30 ديسمبر ، تولت إيرين تيتيون منصب رئيس كويستورا في تريستا.

بعد أن عمل سابقًا في تطوير الدوريات عبر الحدود مع كل من النمسا وسلوفينيا ، فإن تعيين تيتيوني يؤكد الموقف المتشدد بشأن الهجرة ، والذي انعكس على المستويين الإقليمي والوطني في إيطاليا.

ومع ذلك ، في مواجهة هذه القوى ، تواصل الجماعات المحلية العمل تضامنيًا مع الأشخاص الذين يقومون بهذه الرحلة المحفوفة بالمخاطر. في الثامن من كانون الثاني (يناير) 2021 ، نظم نشطاء من منظمات -<سي بي آر - نو فرونترس >
و لينيا دي اومبرا - او دي وي و <سترادا سيكورا > مظاهرة أمام القنصلية الكرواتية ، للاحتجاج على سلسلة الإرجاعات القسرية المستمرة من إيطاليا والظروف القاسية لمجتمعات العبور في البوسنة والهرسك. حيث قدمت المجموعات شهادات لنشطاء في بيهاتش وزغرب ، حيث نددت بالعنف الذي ارتكبته الشرطة الكرواتية وتحولت الأموال الأوروبية المتزايدة نحو مراقبة الحدود.

*Cpr - No Frontiere -<سي بي آر - نو فرونترس>
* Strada Sicura - <سترادا سيكورا>
* Linea d'Ombra ODV - <لينيا دي اومبرا - او دي وي>
*

حكم الإرجاع القسري من تريستا

أصدرت محكمة روما في يناير / كانون الثاني حكماً بشأن الإعادة المتسلسلة الغير قانونية لشخص باكستاني من إيطاليا عبر سلوفينيا وكرواتيا إلى البوسنة والهرسك. تم تمثيل المدعي الذي تم توثيق قضيته من قبل < بي في أم أن >، من قبل محامين من الشبكة القانونية الإيطالية <ا اس جي اي> ، الذين قدموا أدلة قاطعة على أن ضباط الشرطة الإيطاليين انتهكوا العديد من القوانين المحلية والدولية عند تنفيذ الإعادة.

ألقت الشرطة الإيطالية القبض على مقدم الطلب في ساحة بيازا ديلا ليبيرتا في تريستا ، وأخذ إلى الحجز وأخذت بصمات أصابعه وأجبروه على التوقيع على أوراق. وقد نُفِّذت هذه الإجراءات بحجة زائفة على أساس أنه سيُنقل إلى معسكر ، ولكن على الرغم من تقديم طلبات لجوء واضحة ومتكررة ، فقد نُقل مقدم الطلب قسراً إلى الحدود وطُرد إلى سلوفينيا. من هناك ، تم نقله إلى كرواتيا ، وأخيراً طرد بطريقة عنيفة من قبل ضباط كرواتيين ملثمين بالأقنعة إلى البوسنة والهرسك.

ووجدت المحكمة أن الإيقاف الذي بدأته السلطات الإيطالية ينتهك قوانين اللجوء والاحتجاز والوصول إلى سبل الإنصاف الفعالة وعدم الإعادة القسرية.

بشكل حاسم بموجب المادة 10 (3) من الدستور الإيطالي ، أقرت المحكمة بحق مقدم الطلب في دخول إيطاليا على الفور ، والوصول الكامل والسليم إلى نظام اللجوء. للقرار أيضًا تأثير مباشر على الاتفاقية الثنائية بين إيطاليا وسلوفينيا والتي تم استخدامها على نطاق واسع منذ ربيع 2020 من أجل تنفيذ عمليات إرجاع قسري مماثلة. كما ذكرت <ا اس جي اي> ، فإن الحكم الصادر عن المحكمة يعني بشكل مباشر: "عدم شرعية إجراء إعادة القبول المطبق على الحدود الشرقية الإيطالية على أساس اتفاقية موقعة بين إيطاليا وسلوفينيا في عام 1996 ، حيث لم يصدق عليها البرلمان الإيطالي".

الأمل هو أن هذا الحكم الجديد للمحكمة سوف يساعد في الكفاح من أجل إنهاء مثل هذه الممارسات وتشكيل طرق آمنة وقانونية من طرف الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك ، على الرغم من قرار المحكمة ، استمرت < بي في أم أن > في تسجيل عمليات الإعادة القسرية التي بدأتها السلطات الإيطالية (انظر 4.1 و 4.2) ، التي تحشد باستمرار إجراءات إعادة القبول ، والتي تمثل عمومًا الخطوة الأولى في عملية الإعادة القسرية العنيفة.

Bridge on the HR/BiH border (Source:ASGI)

* ASGI - <ا اس جي اي>

سلوفينيا

سلسلة من عمليات الإرجاع القسري المتسلسل بحكم من سلوفينيا

في حكمها الصادر في 7 ديسمبر 2020 ، ذكرت المحكمة الإدارية في ليوبليانا عاصمة سلوفينيا أنه باتباع الإجراء المختصر على أساس اتفاقية إعادة القبول مع كرواتيا ، انتهكت سلوفينيا حظر الطرد الجماعي ، وحظر التعذيب ، والحق في الوصول. إجراء لجوء لشخص تم تأجيله في أغسطس 2019. تم تسليم مقدم الطلب ، وهو رجل من الكاميرون لا يزال عالقًا في البوسنة والهرسك ، إلى السلطات الكرواتية دون منحه الإجراءات القانونية الواجبة ، مثل إجراء مقابلة مناسبة والحق في تقديم طلب لجوء.

أوضحت المحكمة أن سلوفينيا لم تنقل أحكام توجيه إجراءات اللجوء الخاصة بالاتحاد الأوروبي ، والتي تتطلب أن السلطات المسؤولة عن مراقبة الحدود "على دراية وتدريب كافيين لتحديد ومعالجة طلب الحماية الدولية". في هذه الحالة المحددة **تم سماع طلب مقدم الطلب للحصول على الحماية الدولية ولم يتم تسجيله في ملف الشرطة ولم يتم اعتباره طالب لجوء"**. النتيجة ، التي تعد في حد ذاتها خطوة حاسمة في التساؤل عن إجراءات الحدود غير القانونية ، وهو أمر مواز مثير للاهتمام لحكم محكمة روما الصادر في يناير. يمكن أن يكون لقرارات المحاكم الوطنية في الدول الأعضاء تأثير غير مباشر على مستوى الاتحاد الأوروبي ، حيث تم تجاهل إجراءات طرد مماثلة أو معاقبة لفترة طويلة جدًا. طعنت كل من المحكمة الإيطالية والسلوفينية في الأساس القانوني لاتفاقيات إعادة القبول التي يتم تنفيذها دون احترام الحقوق الأساسية وفي انتهاك لمبدأ عدم الإعادة القسرية. يمثل هذا منعطفًا مهمًا في الاعتراف الرسمي بالمعاملة المهينة وغير الإنسانية في كرواتيا ، ولكنه يمثل أيضًا تواطؤ دول الاتحاد الأوروبي المجاورة التي تفرض عقوبات على عمليات الإزالة المتسلسلة عبر أراضيها.

Cartography of Slovenian chain pushbacks (Source:BVMN)

كرواتيا

كرواتيا إحصائيات القراءات من 2020

وفقًا لتقرير صادر عن بوابة الأخبار <استراجا> ، تمت معالجة ما لا يقل عن 208 أشخاص بموجب اتفاقية العودة الثنائية من كرواتيا إلى البوسنة والهرسك العام الماضي. يقارن هذا الرقم بشكل صارخ بـأن 15000 شخص قامت قوات شرطة كانتون أونا سانا بإرجاعهم قسريا من كرواتيا خلال عام 2020.

تتطلب اتفاقيات إعادة القبول الموقعة في عام 2002 أن تتبادل الدول المجاورة رعايا الدول الأخرى رسميًا وأن تقدم إشعارًا مسبقًا بعمليات الإزالة هذه إلى المستلم (في هذه الحالة دائرة الشؤون الخارجية في البوسنة والهرسك). ومع ذلك ، تظهر سنوات من الانتهاكات الصارخة من جانب شرطة الحدود الكرواتية أن هذا الاتفاق لم يتم الالتزام به ، وفي الغالبية العظمى من الحالات يتم إبعاد الأشخاص بعنف عبر الحدود الخضراء دون موافقة مسبقة من سلطات البوسنة والهرسك. سجلت < بي في أم أن > نفسها معارضة لما لا يقل عن 1821 شخصًا في العام الماضي ، ولم يبلغ أي منهم عن هذه المعالجة

اتفاقية إعادة القبول. وتردد الأمثلة التي تم جمعها في كانون الثاني (يناير) هذه الحقيقة ، حيث تُظهر عمليات الإرجاع القسرى على مناطق نائية من الحدود (انظر 6.1) ، بعيدًا عن المعابر الرسمية حيث يمكن أن يحدث تبادل مع ضباط البوسنة والهرسك. قارن المقال في استراغا من البوسنة والهرسك مع بيانات إعادة القبول الرسمية من سلوفينيا في من أجل الحصول على عدد تقديري من عمليات الإرجاع القسري المتسلسلة التي من المحتمل أن تكون كرواتيا قد انتهت منها.

عند الجمع ، تم إعادة 9،950 شخصًا قسريا في عمليات متسلسلة من إيطاليا أو سلوفينيا إلى كرواتيا في عام 2020. أضف إلى ذلك عدد الأشخاص الذين تم القبض عليهم ودفعهم مباشرة من كرواتيا ، ويرتفع الرقم بشكل كبير. لا يسمح التستر المنهجي الذي تديره وزارة الداخلية الكرواتية إلا بتقديرات هذا الرقم النهائي ، ولكن من المحتمل أن يكون قد طعن في العدد الإجمالي المقدر بـ 25000 شخص الذين تم إعادتهم في عام 2019.

.

*Istraga - <استراجا>

البوسنة والهرسك

تطورات البوسنة والهرسك في منطقة ليبا

نددت تقارير عديدة ، بما في ذلك تلك الواردة من هيئات المراقبة مثل هيومن رايتس ووتش ، بالوضع المهين لمجتمع العبور الذي أُجبر على العيش في مخيم ليبا ، في كانتون أونا سانا في البوسنة. بعد الكثير من التدقيق الدولي ، وطلبات من قبل < بي في أم أن> ومنظمات حقوق الإنسان الأخرى لإيجاد حل إقامة لآلاف الأشخاص الذين يعيشون في الموقع المؤقت ، لا يزال المازق قائمًا على مستوى الكرفانات بشأن إعادة فتح مركز الاستقبال المؤقت <بيرا> كحل مؤقت.

في بداية شهر يناير ، أعلن الاتحاد الأوروبي أنه سيقدم 3.5 مليون يورو أخرى كمساعدات إنسانية لدعم اللاجئين والمهاجرين الذين يواجهون كارثة إنسانية. ومع ذلك ، فإن تركيز السلطات المحلية على إعادة إعمار المخيم في ليبا يثير جدلاً و شكا فيما إذا كان أي من هذه الأموال سيحدث فرقًا ضئيلًا بالنسبة للأشخاص العالقين في جامعة جنوب كاليفورنيا.

منذ اندلاع الحريق في 23 ديسمبر من العام الماضي ، أصبح الموقع في ليبا تحت إدارة دائرة شؤون الأجانب في البوسنة والهرسك. في حين أن التحول في الوكالة قد بدأ في تكوين جديد لإدارة المخيم ، فقد شرعت <أس أف أ> مؤخرًا في إعادة تعيين الكثير من موظفي المنظمة الدولية للهجرة <أي أو أم> السابقين للعمل في المخيم.

يجب على المنظمات التي كانت موجودة سابقًا في ليبا الآن تقديم طلب محدد إلى <أس أف أ> للوصول إلى المخيم. وقد صرح المجلس الدنماركي للاجئين الذي كان يوفر نظام إحالة صحية بنفسه عن الموقع على أساس الظروف "غير الأخلاقية". <أس أف أ> لها تفسير مختلف ، وذكر أنه يتم توفير جميع وسائل الراحة الأساسية ، من باب المجاملة "تزامن مع جميع الهيئات ذات الصلة".

لكن حقيقة أن هذا التزامن يشمل كوكبة أكثر نشاطًا من الشرطة والقوات الخاصة والجيش الوطني في الموقع أثناء بناء وصيانة ليبا، يدل أيضًا على الطريقة التي يتم تشغيلها بها الآن.

<أي أو أم> - IOM*
<أس أف أ> - SFA*
<بيرا> - Bira *

هنغاريا

فرونتكس تقوم بتراجع سريع

The border fence in Southern Hungary (Source:Rigardu)

إستمرت آثار الحكم الصادر عن محكمة العدل الأوروبية <إي سي جاي > في ديسمبر / كانون الأول 2020 ، والذي ألغى أجزاء رئيسية من قانون اللجوء في المجر ، يتردد صداها على المستوى الدولي. وعلى وجه الخصوص ، فإن اعتراف المحكمة بأن ممارسات الإرجاع القسري في المجر تنتهك مبدأ عدم الإعادة القسرية قد أثار ردود فعل من المجتمع المدني ومؤسسات الاتحاد الأوروبي على حد سواء.

حتى الآن ، لم يتسبب الحكم في تغيير الحكومة الحالية للمجر مسارها. تُظهر البيانات التي نشرتها الشرطة المجرية بوضوح أن عمليات الإرجاع القسري استمرت بلا هوادة منذ حكم محكمة العدل الأوروبية - تم تنفيذ ما يقل قليلاً عن 5000 معارضة بين الحكم ونهاية يناير. ورداً على ذلك ، أعربت اللجنة عن قلقها قائلة إنها **"سترسل على الفور رسالة إلى المجر للاستفسار عن الإجراءات المتخذة أو المخطط لها لمتابعة حكم المحكمة".**
بررت المجر استمرار ممارساتها المعاكسة بالمخاوف من وباء كورونا . وسواء كانت مثل هذه التبريرات ستصمد في المحكمة أم لا ، فهذا أمر غير مقنع في كلتا الحالتين ، فإنها تسمح للمجر بمواصلة العمل مع الإفلات من العقاب.

على النقيض من ذلك ردت وكالة الحدود وخفر السواحل الأوروبية فرونتكس و "اتخذت قرارها وستفعل". تعليق جميع الأنشطة في المجر ". في حين أن هذه الخطوة مرحب بها بشكل واضح ، إلا أنها تستحق التكييف مع السياق. في بيان ، لخصت لجنة هلسنكي المجرية <أش أش سي > وثائق فرونتكس الداخلية التي تظهر بوضوح أن فرونتكس كانت على علم بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على الحدود المجرية الصربية منذ عام 2016.

حيث أوصى مسؤول الحقوق الأساسية بوكالة فرونتكس بإنهاء التعاون . وبالمثل أدت الشكاوى التي قدمتها لجنة الشؤون الإنسانية العليا إلى تحقيقات ورطت فرونتكس في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان لعدة سنوات.
يزعجنا أن فرونتكس لم تستجب لهذه المخاوف المدعومة جيدًا في وقت سابق ، لأن نفس الضغط القانوني الذي أظهر انتهاكات لقرار محكمة العدل الأوروبية من قبل الدولة المجرية من غير المرجح أن يتحقق في سياقات حدودية أخرى حيث أن الخواص المشتركة التي تربط ردود المجر وفرونتكس على الحكم هي: عمليات مطولة وعدم وجود سلطات تنفيذية واضحة تؤدي إلى توقع الإفلات من العقاب وانعدام الإستفسار شبه الكامل.

*ECJ- <إي سي جاي>
*HHC - <أش أش سي>

صربيا

تشتت صربيا من الشمال

خلف 5،665 مكانًا للإيواء المتوفرة في المساكن التي تديرها الحكومة في صربيا ، يواجه الكثير من الناس الشتاء في ملاجئ مرتجلة أو في الشارع. تقع المخيمات الرسمية ذات القدرة على إيواء أعداد أكبر من الناس في الغالب في جنوب صربيا ، مما يترك أعدادًا كبيرة من الأشخاص المتنقلين ينامون في قاع المنطقة الحدودية الشمالية الصربية. مع وجود 490 مكانًا فقط في المخيمات الشمالية الثلاثة التي يديرها - <كيرز> التي هي: (<سبتكا ر أر تي سي> و <سمبور أر تي سي> و كقندا أر تي سي) ، تقدر المنظمات غير الحكومية الموجودة في شمال صربيا أن عدد السكان العابرين الذين ينامون في ظروف قاسية يبلغ حاليًا حوالي 700-1000 مع وصول ضئيل أو معدوم إلى الخدمات المقدمة من قبل الجهات الحكومية.

في حين أن معظم هؤلاء السكان يعيشون في منازل مهجورة أو عربات قطار ، إلا أن هناك أيضًا عددًا متزايدًا من الأشخاص المتنقلين الذين ينامون في ظروف قاسية بالقرب من المخيمات الرسمية. حول مخيم سومبور على سبيل المثال يوجد هنالك حاليًا حوالي 70-80 شخصًا ينامون في خيام مؤقتة في الغابة المجاورة. مع انخفاض درجات الحرارة إلى ما دون الصفر بشكل متكرر وتساقط الثلوج بانتظام خلال شهر يناير ، يكون هؤلاء السكان معرضين بشكل خاص للبرد ومعرضين لخطر انخفاض درجة حرارة الجسم وقضمة الصقيع. أفاد الأشخاص المقيمون هناك أنهم لا يتلقون أي دعم مادي من الجهات الفاعلة في المخيم للاحتماء من الظروف القاسية. في هذه الأثناء ، حتى أولئك الذين كانوا داخل المخيم يعانون من ظروف مهينة ، حيث ينام الكثير منهم على الأرض.

في حين أن الأشخاص الذين ينامون أثناء التنقل في منازل مهجورة أو عربات القطار لديهم وسائل أفضل قليلاً للحماية من البرد ، إلا أنهم لا يزالون يعيشون في وضع محفوف بالمخاطر مع عدم توفر مرافق النظافة أو الرعاية الطبية أو الدعم الغذائي. كانت هناك مجموعة أخرى من عمليات الإخلاء العشوائية على نطاق واسع في يناير / كانون الثاني ، مما أثر سلبا على مواقع في منطقة سوبوتيكا (على امتداد الحدود المجرية) ، وكذلك منطقة مجدان (بالقرب من رومانيا). تم نقل قرابة 200 شخص كانوا متنقلين بالقوة إلى جنوب صربيا. كما رأينا في عمليات الإخلاء السابقة ، جاءت السلطات في ساعات الصباح الباكر ، فاجأت الناس أثناء نومهم ، وتركتهم غير قادرين على جمع متعلقاتهم قبل وضعهم في الحافلات ونقلهم إلى <برصرفو أر تي سي> على حدود صربيا مع مقدونيا الشمالية. أثناء تحرك سلطات الشرطة المحلية باستخدام القوة المفرطة وتقارير عن أعمال عنف تتراوح من الركل إلى اللكم والهراوات ، بما في ذلك العنف ضد القاصرين غير المصحوبين بذويهم. تثير عمليات الإجلاء هذه إلى الجنوب القلق بشكل خاص حيث تم الإبلاغ عن حالات إبعاد من صربيا إلى مقدونيا الشمالية وحتى عمليات الإعادة المتسلسلة إلى اليونان بعد حوادث < الإبعاد القسري هذه التي وثقتها شركة < بي في أم أن

People sleeping on the floor in Sombor (Source:Asylum Protection Serbia)

< برصرفو أر تي سي> -Preševo RTC*
< سبتكا ر أر تي سي> -Subotica RTC*
< سمبور أر تي سي> -Sombor RTC*
< كقندا أر تي سي> -Kikinda RTC*
< كيرز> -KIRS*

تقرير جديد عن العنف الداخلي

في كانون الثاني (يناير) أصدرت شبكة مراقبة العنف على الحدود < بي في أم أن> تقريرها الثاني في سلسلة خاصة تركز على العنف ضد الأشخاص المتنقلين داخل حدود الدولة. يشير العنف كما هو موثق في هذا التقرير الموضوعي حول صربيا ، إلى الاعتداء الجسدي المباشر ، إما ضد مجتمعات العبور أو ضد احتياجاتهم العاجلة مثل المأوى أو الطعام أو الممتلكات الأساسية الأخرى أو تهديدات لسلامتهم، و خصيصا سلامتهم الجسدية. يتم إصدار التقرير مع جدول زمني تفاعلي لتاريخ صربيا كدولة عبور.

من خلال تحليل البيانات الكمية والنوعية التي تم جمعها في الفترة من مايو إلى ديسمبر 2020 ، يسلط المنشور الضوء على العنف المنهجي الذي يواجهه الأشخاص المتنقلين في صربيا ، والذي يستمر من قبل جهات فاعلة حكومية وغير حكومية مختلفة. من بين النتائج الأخرى ، يُظهر هذا التقرير أنه بصرف النظر عن العنف الجسدي الذي تمارسه سلطات الدولة بانتظام أثناء عمليات الصد ، فإن مجتمعات العبور غالبًا ما تكون أيضًا أهدافًا للعنف الجسدي من جهات مجهولة داخل الحدود الصربية. على الرغم من أن معظم التقارير حول هذا الموضوع تشير إلى أن الشرطة هم الجناة الرئيسيون ، إلا أنه من المعروف أيضًا أن موظفي المخيم والسكان المحليين قد تورطوا في حوادث متعددة ، بما في ذلك الهجمات العنيفة التي أصيب فيها مجموعات العبور التي تسبب فيها السكان المحليين، و في هذه الإجراءات بتصاعد خطاب الكراهية والعنف القاشي الذي يستهدف أولئك الذين يعبرون صربيا. كما نوقش في التقرير ، يمكن ملاحظة هذه الزيادة في كل من تدفق التفاعلات على صفحات وسائل التواصل الاجتماعي اليمينية التي تنشر خطاب الكراهية ضد الأشخاص المتنقلين خلال العام الماضي ، وكذلك المظاهرات في الشوارع وإنشاء دورية محلية على شكل مجموعات في أجزاء مختلفة من البلاد.

علاوة على ذلك ، يتم أيضًا تحليل استخدام عمليات الإرجاع القسري والنقل المفاجئ لمواقع العبور من قبل سلطات الدولة - عادة أثناء الليل أو في الساعات الأولى من النهار. واقترن الارتفاع المفاجئ في هذه الحوادث بدرجة عالية من العنف الجسدي ، فضلاً عن سرقة المال و إحراق البطانيات وتدمير المتعلقات الشخصية الأخرى. تتيح دراسات الحالة هذه أيضًا فهمًا أكثر شمولاً للطريقة التي تعمل بها الجماعات اليمينية وأجهزة الدولة ، مثل الشرطة ، في انسجام تام لإحداث قمع واسع النطاق ، ويتطرق التقرير أيضًا إلى العقبات المؤسسية التي تواجه الوصول إلى الخدمات المختلفة ، أحدها لهم الوصول إلى نظام اللجوء. شكل آخر من أشكال العنف الهيكلي الذي تم استكشافه هو عدم الحصول على الرعاية الطبية ، مما يعرض الصحة الجسدية للأشخاص أثناء التنقل للخطر ، وخاصة أولئك الذين ينامون في ظروف قاسية.

حكم المحكمة الدستورية بشأن عمليات الإرجاع القسري إلى بلغاريا

Photo of conditions in Gradina Police Station, Serbia (Source:DW)

قضت المحكمة الدستورية الصربية ، التي صدرت في يناير / كانون الثاني ، لصالح مجموعة من طالبي اللجوء الأفغان الذين طُردوا بشكل غير قانوني من الإقليم إلى بلغاريا. القضية ، التي تعود إلى عام 2017 ، تتمحور حول تجربة مجموعة من 25 شخصًا تم القبض عليهم في صربيا بالقرب من الحدود البلغارية. بعد دخول المركبات التي يقودها اثنان من الأشخاص ، تم إيقاف المجموعة في طريقها إلى وسط صربيا. وألقت الشرطة القبض على السائقين بتهمة الإتجار ، بينما تم أخذ مجموعة العبور واحتجازهم في غرادينا. ووصفت الزنزانة في مركز الشرطة بأنها في حالة سيئة ، وتُركوا دون ماء.

وفي اليوم التالي ، نُقلت المجموعة إلى محكمة محلية ومثلت أمام قاضٍ بتهمة ارتكاب "مخالفات إدارية". ووجدت المحكمة أن السلطات الصربية ملزمة بمعاملة الأشخاص كطالبي لجوء محتملين ، وأنه عند الإفراج عنهم يجب "إصدار وثائق [لإقامتهم] في الملاجئ". لكن على الرغم من ذلك ، فإن الشهادات التي قُدمت إلى المحكمة ذكرت كيف أجبرتهم الشرطة بعد ذلك على ركوب شاحنة ، وقادتهم إلى منطقة نائية على الحدود مع بلغاريا ، وطردتهم جماعيًا من الأراضي الصربية.

لم يضربونا لكنهم أخذوا أوراقنا الخاصة بمأوى طالبي اللجوء الصربي". إن عملية الإبعاد بمعزل عن العالم الخارجي على الحدود الخضراء تتعارض بشكل مباشر مع القانونين الوطني والدولي ، هي سمة شائعة جدًا لعمليات الإعادة القسرية عبر جنوب شرق أوروبا. وصرح المحامي الذي قاد القضية ، نيكولا كوفاشيفيتش ، أن هذا كان "من الصعب المبالغة في تقدير تأثير الحكم" ، وأن التطور كان "تحذيرًا لوزارتي الداخلية والدفاع" اللتين تنفذان عمليات الإعادة القسرية هذه.

تشمل هذه الممارسة عمليات الإعادة القسرية من صربيا إلى مقدونيا الشمالية. والتي بلغت ذروتها أثناء موجة كوفيد 19 الأولى ، تم تسجيل الأشخاص المتضررين بالمثل داخل مراكز الإقامة بمنطقة بريزيفو توتيناند بريشيفو. مثل المتقدمين الأفغان الذين فضلهم حكم المحكمة الدستورية الأخير ، تم نقل المجموعات من قبل السلطات الصربية في شاحنة ، وفي هذه الحالات يتعرض المتنقلون للقوة المفرطة. و في هذا السياق من الانتهاكات المستمرة فإن للحكم الجديد أهمية كبيرة ، ويمثل خطوة واحدة نحو تحقيق العدالة لأولئك المعرضين لعمليات الإبعاد غير القانونية عبر الحدود.

اليونان

التسمم بالرصاص في مخيم كارا تيبي

تستمر الظروف في التدهور في مركز ليسفوس للاستقبال وتحديد الهوية ، المعروف أيضًا باسم "موريا 2.0" ، حيث لا يزال هناك نقص عام في مرافق الصرف الصحي الآمنة والكافية لأكثر من 7000 شخص في منتصف الجائحة ، والأغذية دون المستوى ، وانخفاض الوصول إلى الخدمات القانونية والطبية والنفسية. علاوة على ذلك ، توفر الخيام الصيفية المصنوعة من القماش القليل للحماية من البرد والفيضانات والرياح القوية التي تعتبر سمة خاصة لكارا تيبي ، نظرًا لموقعها على شبه جزيرة صغيرة تواجه الشرق باتجاه الساحل التركي.

ومع ذلك ، على الرغم من هذه الظروف القاسية ، ربما كان خطر التسمم بالرصاص في المخيم (بسبب استخدام الموقع السابق كميدان للرماية) أحد أكثر أسباب القلق إلحاحًا. لم يتم إجراء أي اختبار للرصاص أو معالجة التربة قبل نقل الأشخاص إلى المخيم في سبتمبر 2020. في أكتوبر ، حذر خبراء السموم بالفعل من أن الموقع قد يشكل خطرًا صحيًا خطيرًا ، حتى لو تمت إزالة جميع الرصاصات بسبب وجود غبار الرصاص و فتاته. في ديسمبر / كانون الأول ، أصدرت هيومن رايتس ووتش تقريراً يصف المخاطر المحتملة للتسمم بالرصاص في المخيم ، ودعت السلطات إلى التحرك. بالإضافة إلى ذلك ، أشارت الأدلة التي جمعها أشخاص متنقلون أيضًا إلى أن السلطات فشلت في إزالة جميع قذائف الهاون غير المنفجرة وذخائر الأسلحة الصغيرة الحية ، والتي يمكن أن تصيب أو تقتل إذا لم يتم التعامل معها بشكل غير صحيح.

في زيارة للمخيم الجديد ، قال رئيس الوزراء اليوناني ميتاراكيشاد إن كارا تيبي كانت "منشأة نظيفة وموقعًا يتمتع بالترتيب والأمان" ، بينما قال أيضًا "لقد أكملنا المسوحات والدراسات مع السلطات المعنية لضمان التربة يتم الانتهاء من مشاريع الجودة والحماية من الفيضانات لحماية الشتاء ". رداً على رسائل من هيومان رايتس ووتش ، صرح وزير اللجوء نوتيس ميتاراشي في رسالة بتاريخ 19 نوفمبر أن المخيم "ليس به تلوث بالرصاص" ، لكنه لم يقدم أي دليل على هذا التأكيد. وقال إن الحكومة وافقت على إجراء اختبار التربة مع المفوضية الأوروبية في غضون شهر واحد ، لكنها لم تكشف عن طبيعة الاختبار أو المناطق التي سيتم اختبارها أو المنهجية التي سيتم إستخدامها.

ليس من الواضح ما إذا كانت السلطات اليونانية قد اتخذت أي خطوات أخرى لضمان سلامة ورفاهية أولئك الذين يعيشون في موريا 2.0 ، ومع استمرار الطقس الشتوي في قصف المخيم ، فإن الوضع يزداد سوءًا. غالبًا ما يكون من الصعب تشخيص أعراض التسمم بالرصاص ، لكن الآثار الصحية الضارة يمكن أن تكون لا رجعة فيها بخصوص حياة الناس هنالك ، بما في ذلك تلف الدماغ والأعصاب ، والذي يكون شديدًا بشكل خاص للأطفال عندما تكون أجسامهم في حالة نمو. تزداد شدة الأعراض مع التعرض لفترات طويلة. الحق في الصحة ، الذي يشمل الحماية من المواد الضارة / الظروف البيئية ، معترف به بموجب القانون الدولي والدستور اليوناني. يجب اتخاذ خطوات لتأمين هذا الحق للأشخاص المتنقلين في جزيرة ليسفوس.

Moria 2.0, Lesvos
(Source: AYS)

ظروف شتوية شديدة في جميع أنحاء جزر إيجه

تسببت ظروف الشتاء في جميع أنحاء اليونان في خسائر فادحة لعشرات الآلاف من الأشخاص الذين يعيشون في "النقاط الساخنة" المكتظة عبر جزر بحر إيجة. بالتوازي مع الوضع المتدهور في كارا تيبي ، تعاني مواقع أخرى أيضًا من وطأة الطقس القاسي والافتقار المزمن للدعم.

في ساموس ، يعيش حوالي 3500 شخص على سفوح الجبل فوق خيام فاثين والملاجئ المؤقتة ، التي لا توفر سوى القليل من الحماية من البرد. يقع أكثر من 500 ضمن فئة واحدة على الأقل من "الفئات المستضعفة المعرضة للخطر" ، أي حديثي الولادة ، والنساء الحوامل ، والأشخاص ذوي الإعاقة والأمراض المزمنة ، وكبار السن ، والناجين من العنف الجنسي لاسيما النساء غير المتزوجات ، والآباء غير المتزوجين ، والأطفال المنفصلين عن ذويهم. في كانون الثاني (يناير) ، عادت المنظمات غير الحكومية الشعبية في ساموس إلى العمل مرة أخرى لتغطية الاحتياجات العاجلة مثل استيعاب 50 من سكان المخيم الأكثر ضعفا و تضررا ، وتوفير وجبات ساخنة وتوزيع المواد غير الغذائية الأساسية في فصل الشتاء ، و بالإضافة إلى ذلك عانت ساموس من هطول أمطار غزيرة بعد موجة الطقس المريرة ، مما تسبب في ظروف خطيرة لسكان المخيم. بسبب الكميات الكبيرة من المياه المتدفقة مباشرة نحو أسفل الجبل حيث تقع ملاجئ الناس.

وبالمثل في خيوس ، حيث يعيش أكثر من 2000 شخص في مخيم قيال ، انخفضت درجات الحرارة إلى -5 درجات مئوية. يشعر سكان مخيم فيال بالبرد القارس حيث تقع المباني في موقع مرتفع ومكشوف. يفيض مخيم فيال كل مرة بالمياه بشكل منتظم، ويحمل معه القمامة غير المجمعة ويجذب المزيد من الآفات إلى ملاجئ الناس. واقترن ذلك بنقص الكهرباء والمياه طوال شهر يناير. اضطر أولئك الذين يعيشون في مخيم فيال إلى مواجهة الصعوبات مع النقص الحاد في الوصول إلى التدفئة والمياه الجارية خلال هذا الطقس القاسي. كانت الأشهر الماضية صعبة بشكل متزايد على 500-800 شخص تم إخطارهم بالقرار أو الرفض الثاني لطلب اللجوء الخاص بهم. هؤلاء المتقدمون ، كما تم تحليله في مقال حديث لـ <أي وي أس > ، "لم يعد يحق لهم الحصول على دعم مادي من <أر أي سي > ، بما في ذلك المأوى والمساعدة النقدية والطعام" ، والتي "أكملت عمليات الإرجاع القسري والتخليص الجماعي لأقسام المخيم" .

*AYS- <أي وي أس >
*RIC- <أر أي سي >

Vathy Camp, Samos
(Source:AYS)

Vial Camp, Chios
(Source: Refugee Biryani and Bananas)

الاحتجاز والإجلاء والتصنيف العرقي في أثينا

وفي المناطق الحضرية في أثينا، لا يزال وباء "كوفيد-19" يستخدم لتبرير زيادة تواجد الشرطة في الشوارع. في ظل الإغلاق الحالي، هناك ستة أسباب رسمية، مثل التسوق، والتي يسمح للناس بالخروج إليها. بالإضافة إلى ذلك، تم فرض حظر التجول من الساعة 18:00 إلى 05:00 في معظم المناطق. بالإضافة الى الغرامة الجزائية، حيث تبين أنها تنتهك هذه اللوائح الجديدة، التي تقدرب 300 يورو - أي أكثر من ضعف ما يحصل عليه معظم طالبي اللجوء كدعم شهري من الدولة، وتقريباً ما يعادل أجر شهر واحد لأولئك الذين يعملون في وظائف الحد الأدنى للأجور.

يتبع وجود الشرطة في أثينا إلى حد كبير الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة من قبل الأحياء: في الأحياء الغنية ، يكون وجود الشرطة ضئيلًا وغير عدواني إلى حد كبير. في أحياء المدينة الداخلية المتنوعة أو "اليسارية" مثل فيكتوريا وكيبسيلي وإكسارتشيا ، زاد وجود الشرطة بشكل كبير.تصاعدت التقارير عن وحشية الشرطة ، بينما تحذر جماعات حقوق الإنسان وأحزاب المعارضة ابشكل عام ، لتقوم حكومة رئيس الوزراء المحافظ كيرياكوس ميتسوتاكيس بقمع الاحتجاجات.

توقف الشرطة المهاجرين و اللاجئين ، وتتحقق من امتثالهم للوائح كورونا "كوفيد-19" يستخدم لتبريرووضعهم القانوني. تستهدف عمليات التمشيط التي تقوم بها الشرطة وسط أثينا الأشخاص أصحاب اللون و العرق المختلف ، وقد أدت إلى زيادة القلق بين مجتمعات المهاجرين والعبور بسبب عمليات الإيقاف التعسفية وهذا سيكون احتمال حدوث عواقب اقتصادية وخيمة أو إحتجاز الاشخاص .

مسرد التقارير ، يناير 2021

في يناير ، نشرت < بي في أم أن>
تقريرًا ، أثرت على 684 شخصًا أثناء التنقل. وكان من بين الأشخاص في هذه الحالات رجال 21 ونساء وأطفال مع أولياء أمور وأطفال غير مصحوبين بذويهم. كما أنها تمثل مجموعة سكانية واسعة ، بما في ذلك أشخاص من سوريا والعراق وكردستان وفلسطين وأفغانستان وباكستان وبنغلاديش والجزائر والمغرب وتونس والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية

- (مرات إرجاع قسري إلى صربيا (3 من المجر ، 1 من رومانيا ، 1 من كرواتيا 5
- (عمليات إرجاع قسري إلى البوسنة والهرسك (2 من إيطاليا ، 1 من سلوفينيا ، 2 من كرواتيا 5
- معارضة من مقدونيا الشمالية إلى اليونان 1
- مرات إرجاع قسري من اليونان إلى تركيا 10

	المجموعة	السكانية	المسجلة	الحوادث
	المجر إلى صربيا			
1.1	5	فلسطين، المغرب، الجزائر، تونس	31 ديسمبر	5 ديسمبر
1.2	5	أفغانستان	20 يناير	31 ديسمبر
1.3	5	أفغانستان	20 يناير	18 يناير
	رومانيا صربيا			
2.1	12	أفغانستان	12 يناير	5 يناير كانون الثاني
	كرواتيا صربيا			
3.1	14	أفغانستان	20 ديسمبر	18 ديسمبر
	إيطاليا إلى البوسنة والهرسك			
4.1	6	بنغلاديش ، باكستان	24 يناير	5 يناير
4.2	10	أفغانستان	24 يناير	16 يناير
	سلوفينيا إلى البوسنة والهرسك			
5.1	25	باكستان	28 يناير	13 يناير
	كرواتيا إلى البوسنة والهرسك			
6.1	3	المغرب ، الجزائر	9 يناير	26 ديسمبر
6.2	4	المغرب	27 يناير	18 يناير
	مقدونيا الشمالية إلى اليونان			
7.1	9	أفغانستان ، جمهورية الكونغو الديمقراطية	15 يناير	11 يناير
	اليونان إلى تركيا			
8.1	40	سوريا ، العراق ، الجزائر ، تونس	2 (يناير)	31 كانون الأول (ديسمبر)
8.2	80	باكستان ، فلسطين ، سوريا ، كردستان	2 (يناير)	2 كانون الثاني (يناير) 2
8.3	40	فلسطين ، سوريا ، المغرب ، الجزائر ، تونس	3 كانون الثاني (يناير)	2 كانون الثاني (يناير)
8.4	40	فلسطين ، سوريا ، المغرب	3 كانون الثانى (يناير)	3 كانون الثانى (يناير)
8.5	20	أفغانستان ، باكستان ، سوريا ، المغرب ، الجزائر ، السودان	9 يناير	8 يناير
8.6	80	فلسطين ، سوريا ، المغرب	11 يناير	10 يناير
8.7	85	سوريا ، المغرب ، الجزائر	12 يناير	11 يناير
8.8	1	تونس	17 يناير	16 يناير
8.9	30	أفغانستان ، باكستان ، بنغلاديش ، فلسطين ، سوريا ، المغرب ، الجزائر	28 يناير	18 يناير
8.10	85	أفغانستان ، باكستان ، سوريا ، المغرب ، الجزائر	24 يناير	21 يناير

هيكل الشبكة

لمتابعة المزيد من شبكة مراقبة العنف الحدودي ، تحقق من موقعنا على الإنترنت للحصول على أرشيف الشهادات بالكامل والتقارير الشهرية السابقة والأخبار المنتظمة. لمتابعتنا على وسائل التواصل الاجتماعي ، تابعنا على
Twitter handle: Border_Violence
وعلى
Facebook.
لمزيد من المعلومات حول هذا التقرير أو المزيد حول كيفية المشاركة ، يرجى مراسلتنا عبر البريد الإلكتروني على
mail@borderviolence.eu.
للطلبات الصحفية والإعلامية ، يرجى الاتصال ب
press@borderviolence.eu.

Border Violence
Monitoring Network